العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس نظام LMD

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص :تحليل اقتصادي واستشراف

الموضوع :

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

من إعداد الطالبة :

خوالد سعيدة

تحت إشراف :

الأستاذ : زناقي سيد أحمد

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

الأستاذ : وهراني عبد الكريم	جامعة عين تموشنت	رئيسا
الأستاذ : زناقي سيد أحمد	جامعة عين تموشنت	مشرفا
الأستاذ : لخظاري نجاة	جامعة عين تموشنت	مناقشا

السنة الجامعية :2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله على نعمة العقل و الفهم و الصبر و نور العلم وهبنا الله اياه

و الحمدلله رب العالمين .... الذي انزل القران دستورا و منهجا و جعله كلاما معجزا فانا ربه الكون و انقذ به البشرية من عبادة العباد الى عبادة رب العالمين و هدى به الناس الى طريق الله الطريق المستقيم .

تنقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المحترم و المشرف على هذا البحث " زناقي سيد أحمد " على مساعدته في ارشاده و نصحه لنا طيلة مشوار هذا البحث و الى كل الاساتذ الكرام

نتقدم بالشكر الى جميع اساتذة هذه الكية، مذكراتنا التي وضعناها خدمة لدينا و لمعهدها نبتغي به وجه الله تعالى التي تيسر على الباحث مهمته و تسهل على طلاب العلم تحقيق اهدافهم و نيل مقصدهم بادن الله تعالى .

بدون ان انسى احترامي و شكري لوالدي العزيز الذان كانا سندا لي و مساعدتهم لي طيلة مشوار هذا البحث و الى كل من سعى في هذا الانجاز من قريب او بعيد.

خوالد سعيدة

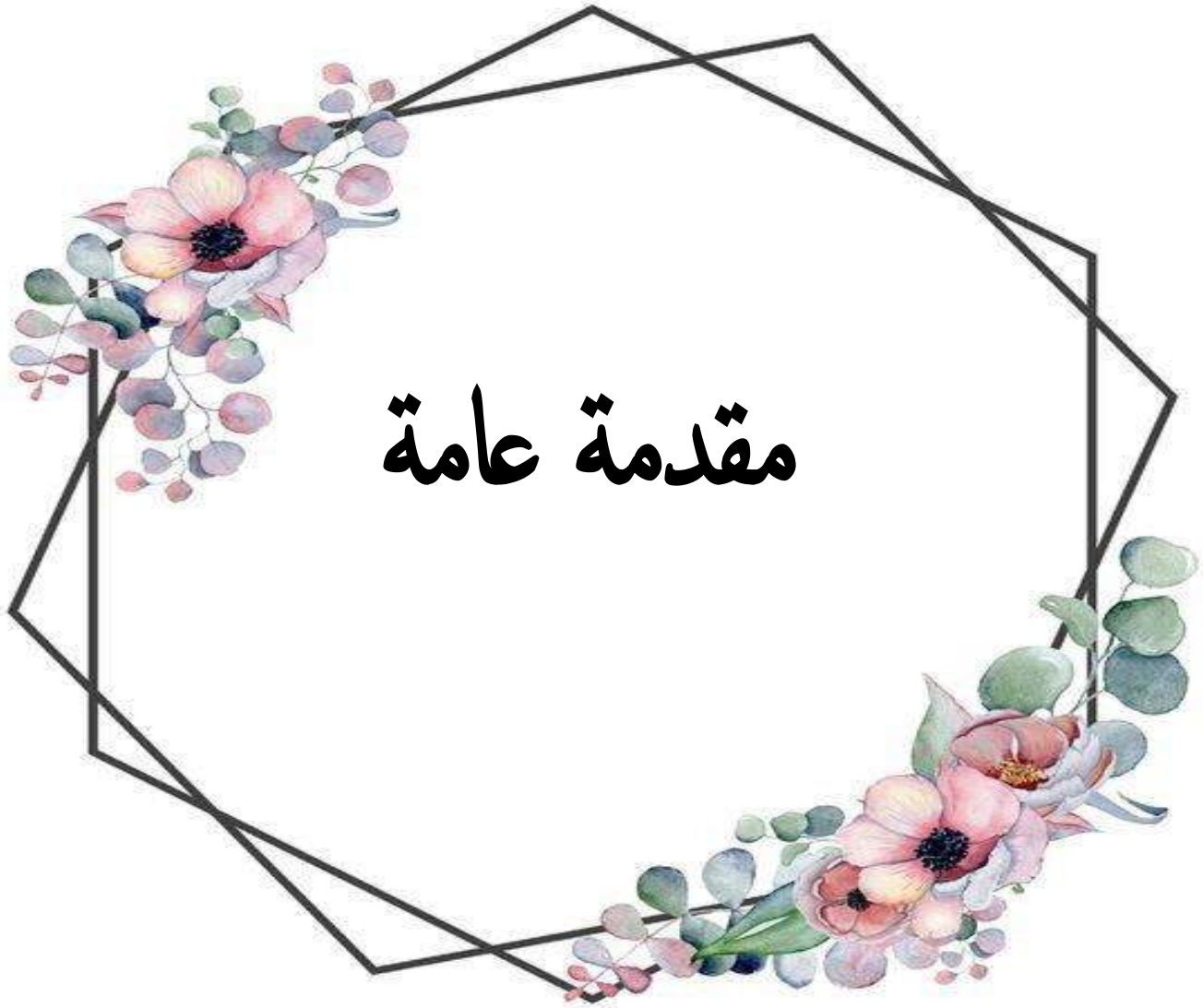

مقدمة عامة

مقدمة:

يحتل البترول دورا مهما ومميزا في الاقتصاد العالمي، لما يتمتع به من مزايا لا تتوفر في مصادر الطاقة الأخرى، لذلك يعد سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث ساهم بشكل مؤثر في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والعالمية .ومع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوى العالمي من قبل الدول المستهلكة و المنتجة له- على حد سواء- احتدم الصراع حول السيطرة على هاته السوق من قبل الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للبترول، واحتلت أسعار البترول الخام موقع الصدارة من ذلك الصراع في سوق البترول، وتعتبر بداية السبعينات من القرن الماضي نقطة تحول تاريخية في سوق البترول حين انفردت الأوبك بتسعير وإنتاج البترول في أراضيها، فيما عرف بأزمة الطاقة أو الصدمة البترولية الأولى سنة 1973 ،وظلت الأوبك مسيطرة – إلى حد ما- على السوق العالمية للبترول طوال عقد السبعينات، حيث شهدت فينهايتها)الصدمة البترولية الثانية عام 1979 (مزيدا من القوة والسيطرة، ومع بداية الثمانيات انخفض الطلب على البترول، ما نتج عنه تراخي للسوق ومن إضعاف لسيطرة الأوبك، واستمرت تلك الأزمات التي عرفها منذ ذلك الحين إلى غاية الأزمة (أزمة 2015)

من هذا المنطلق، فإن ما تعرضت له السوق العالمية للبترول من صدمات متتالية نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة، انعكست في النهاية على أسعار البترول ارتفاعا أو انخفاضا، وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج على اقتصاديات البلدان المصدرة والمستوردة للبترول وعلى التنمية بكل أبعادها.

الاشكالية:

خضعت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها إلى ثلاث وجهات نظر : الأولى جاءت مطابقة مع مضمون قانون فانجر أي علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق الحكومي، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب إليه كينز في فرضيتهi ن زwدة الإنفاق الحكومي سبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة (ثنائية الاتجاه ،) ومن هذا المنطلق تبرز لنا الاشكالية التالية:

-ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1980-2014)؟

-هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

-هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

-ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

فرضيات الدراسة

هناك علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

–هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة و.تجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة حدية.

أهداف ادراسة:

تستهدف هذه الدراسة بصورة عامة بيان أثر تطورات أسعار البترول الخام على اتجاهات السياسة الإنفاقية

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة متميزة بين ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والمتمثل في العلاقة بين تطورات أسعار البترول واتجاهات سياسة الإنفاق العام للدول المصدرة للبترول باعتباره العمود الفقري لاقتصادها ومصدرا أساسيا في تمويل التنمية فيها، حيث أن أي تغير في أسعاره سوف تكون له انعكاسات على اتجاه السياسة الإنفاقية ، وعليه جاءت هاته الدراسة لرصد حركة التغيرات التي عرفتها أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وتأثيراتها على توجيه الإنفاق الحكومي.

مبررات اختيار الموضـــــــــوع :

-محاولة إثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في.

- أهمية سياسة الإنفاق الحكومي والتي تتوجب تجسيدا صحيحا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم ومتأسسة على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي.

أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح وهو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والتأكيد على الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، وعليه سنحاول إبراز انعكاسات ذلك التوسع في النفقات على النمو الاقتصادي.

2.محاولة الإلمام بالجوانب النظرية لسياسة الإنفاق العام من أجل فهمه أكثر بداية من أهم الأسباب وأهميتها كونها الأداة التي تتدخل بها الدولة لتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وإبراز الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام

الوقوف على واقع الإنفاق الحكومي وأثر المخططات التنموية لزيادة معدلات النمو ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بالنمو والإنفاق في الجزائر.

4.إبراز الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي كونه المؤشر الذي يعكس أداء اقتصاد الدولة والوقوف على واقع المخططات التنموية الهادفة للرفع من معدلات النمو.

منهج الدراسة

المنهج التحليلي حيث يتم تحليل سياسة

الإنفاق الحكومي المطبقة ووضعية النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إحصائيات ومنحنيات، كما سوف يتم استخدام المنهج القياسي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق إتباع أحد أساليب اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية من جهة وتقدير النموذج القياسي من جهة أخرى، وسوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتقدير النماذج القياسية المقترحة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

قواعد الإنفاق الحكومي

1- قاعدة المنفعة القصوى : تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى اكبر قدر من المنفعة وأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع . إن فكرة المنفعةبالنسبة لإنفاق الدولة لا ، يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذلك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ، ومقدار الحاجةإلى مختلف المشاريع ، مراعين في ذالك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية.

2- قاعدة الاقتصاد والتدبير :تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، أي لاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير ، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ، كما يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفي[1]

3- الانفاق الحكومي في دولة نامية دراسات سابقة

1.3 - تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1992-2011 : تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي الدتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة .وتقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات جارية (تسييرية) ونفقات استثمارية)تجهيزية .(أ-النفقات الجارية: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن النفقات الجارية تشتمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات .ب-النفقات الاستثمارية: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض

[1] حمد مراد، النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1973، ص 92.

المؤسسات العمومية .وبصفة عامة تخصص النفقات الإستثمارية للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن .كما أن تمويل النفقات الإستثمارية يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات ائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل .ولقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء الإنفاق الجاري منه أو الإنفاق الإستثماري، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية.

4- النظريات الإقتصادية المفسرة للنمو الإقتصادي

عند دراسة ظاهرة النمو الإقتصادي لابد من استعراض النظريات الإقتصادية بتفحص وامعان، فقد أولت

المدارس الإقتصادية اهتماما كبيرا بهذا المؤشر، حيث اختلفت بشكل واضح في تحديد أهم المصادر المحددة والمؤثرة

بهذه الظاهرة، حيث سنستعرض تطور النمو الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي والحديث.

4.1- التحليل الكلاسيكي للنمو الإقتصادي

سنحاول إبراز أهم المنطلقات التي يبنى عليها التحليل الكلاسيكي لظاهرة النمو الإقتصادي، من خلال عرضنا

للخلفيات الفكرية السابقة بداية من الفكر التجاري والفكر الطبيعي، لنستعرض بعد ذلك التحليلي الذي أورده

أبرز إقتصاديو الفكر التقليدي، بداية من تحليل Smithوالإقتصادي ،Ricardoإل التحليل الذي قدمه كل من نموذج Malthusوتحليل Karl Marxفي النمو الإقتصادي

يقوم التحليل الكلاسيكي على عدد من الخلفيات الفكرية القائمة على الأفكار التي سبقت ظهور التيار

الكلاسيكي، بداية من التحليل الميركانتيلي، فالتحليل الطبيعي، وفيما يلي عرض بعض آراء تلك الاتجاهات فيما

يتعلق بالنمو الإقتصادي.

بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الإقتصادي مع المركنتيليين)(Mercantilistأمثال الانجليزيين

William.Pettyو J.Locke والفرنسي J.B.Colbert، حيث رأى هؤلاء العلماء في النقد وخاصة المسكوك منه مثل الذهب والفضة، مكمن للثورة الوطنية التي يجب تكديسها، وقد اعتقدوا أنه من الأفضل لبناء مخزون الذهب والفضة أن يتحقق ميزان تجاري رابح من خلال الترويج الفعال للتصدير، ووضع قيود على أسعار وحصص الاستيراد، ما يسمح بخفض معدلات الفائدة وتحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، ما يؤدي إل الرفع من مستوى العمالة (المفترضة ضمنيا أنها مختلة في الحالات الأخرى،) وبهذا يتحسن الرخاء الإقتصادي، إضافة لدور الميزان التجاري الموجب المباشر في رفع مستوى العمالة.[2]

4.2- تحليل آدم سميث للنمو الإقتصادي

بين سميث Smithمن خلال دراسته إل الطبيعة و كتاب ثروة الأمم الصادر سنة 1776أن النمو الإقتصادي يحدث بصورة تراكمية، فتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج مع توفر رأس المال يؤدي إل زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات التي تؤدي إل توسيع حجم السوق وبالتالي زيادة أكثر في الإنتاج وهكذا تستمر عملية النمو الإقتصادي. [3]حيث كانت هذه نتائج بحثه حول الأسباب التي جعلت إنجلترا أغنى من باقي الدول الأوروبية.

حيث أكد أن النظام الإقتصادي الطبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ولابد من الحرية وعدم تدخل الحكومة، مناديا بالتخصص بما يكفي لزيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يؤدي إل زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي يسمح بتحقق عدة مزايا، أهمها زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين، وزيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.[4]

ويشير في الوقت نفسه إل أن العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي إل وصول الاقتصاد إل مرحلة

حدة التراكم الرأسمالي إل هبوط الأرباح، حيث تقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود.

وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، يزداد الطلب ويتسع السوق ويعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه

---

[2] فريدريك شرر، نظرة جديدة إل النمو الإقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، الطبعة الأول، مكتبة العبيكان، الرياض-السعودية، ،2004ص ص .

[3] فليح حسين خلف، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة المستنصرية، العراق، ،1986ص 94 ،93

[4] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الطبعة الأول، دار وائل، عمان-الأردن، ،2008ص 56.

عاملا يتأثر بزيادة الدخل، 3وبذلك استطاع سميث أن يعرض نموذجا حركيا لعناصر النمو الإقتصادي الأساسية، بتركيز البحث على كيفية التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، وكذلك التركيز على الإنتاجية.

5 تحليل كارل ماركس للنمو الإقتصادي

يتفق الإقتصاديون الكلاسيك على أن معدل الربح على رأس المال ينخفض بنمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا في سبب إنخفاضه، فبينما يرجع سميث السبب إل المنافسة بين الرأسماليين، ويرجعه ريكاردو إل تناقص العوائد على الأرض، وانحصار الأرباح من قبل الريع والأجور الأمر الذي يقود إل حالة الثبات، ويؤكد كارل ماركس Karl

Marx على أن النمو لا يمكن أن يستمر إل الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات، بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.[5]

مشيرا إل الفارق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجره يمثل فائض القيمة، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكونلوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ول يجد أية مشكلة في اتجاه الأجور إل التراجع بوجود فائض العمل، غير أنه أكد على أن التراكم الرأسمالي سيدفع بالأجور إل الأعلى والأرباح إل الأسفل، ما يجعل من الرأسماليين يبقون على الأجور منخفضة أو يقومون بإحلال رأس المال محل العمل، ما يؤدي إل فشل الطلب الفعال الذي ينتج عن عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة.

أما شومبيتر Shumpeterفقد أبدى آراءه في دراسة نظرية النمو الإقتصادي في عام ،1911وكانت في اختلاف مع التقليديين بالرغم من أنه يعتمد على الكثير من أفكارهم، فركز تحليله على الابتكار والتجديد الذي يعتمد على استخدام التقنية الحديثة في النشاط الإقتصادي بحيث تؤدي إل زيادة الدخل القومي في البلاد. فعملية النمو في رأيه عملية سريعة ومفاجئة تتضمن الانبثاق والاشتغال دون انتظام أو اتساق في مراحلها المختلفة، فهو يرفض الرأي التقليدي القائل أن النمو عملية متزنة متطورة، فيعد شومبيتر عملية النمو تندفع مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات جديدة تدخل إل الميدان التجاري، وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي فجأة إل زيادة ملموسة في الدخل القومي.[6]

[5] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سابق، ص .61.

[6] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 148-153.

حيث يعتب شومبيتر أن اتجاه النمو الإقتصادي غير مستمر يصل بسرعة إل حدوده بسبب وجود بيئة غير

مناسبة للاستثمار الابتكاري، في ظل العوامل التنظيمية والفنية في النمو، حيث يؤدي إيجاد منتجات جديدة واجراء التحسينات المستمرة إلى احداث التنمية، وبالتالي فالنمو الإقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة، تبعا لظهور ابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري، على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إل زيادة ملموسة في الدخل الوطني.[7]

وبناء على ذلك، فالنمو الإقتصادي تغير بطيء يتم في المدى الطويل من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار.[8]

6 النماذج الحديثة في النمو الإقتصادي

ركزت مدارس النمو الحديثة على أهمية التغييرات الهيكلية في النشاط الإقتصادي للدول الأقل نموا، لأجل التغلب

على المعوقات التي تواجهها، والتي تختلف في طبيعتها مع تلك المشاكل التي تسود في البلدان المتقدمة، وتبز نظرية

النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن، ونظرية أقطاب النمو ونظريات النمو الداخلي، كأهم الاتجاهات الفكرية

الحديثة الباحثة في عملية النمو الإقتصادي.

6.1- نماذج النمو الإقتصادي المتوازن

يرتبط النمو غير المتوازن بعدد من النماذج والنظريات، التي تعتمد ذات المبدأ والمتمثل في أن النمو الإقتصادي لا

بد أن يتحقق دفعة واحدة، ويجب أن يكون متوازنا بين جميع قطاعات الاقتصاد الواحد، دون التركيز على قطاع

[7] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1986،ص.52

[8] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي-الامارات، 2004،ص.28

دون آخر، ومن أهم نماذج النمو غير المتوازن نجد نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن.

6.2- نظرية الدفعة القوية:

يؤكد الإقتصادي Rosenstein Rodanعلى أن التنمية الإقتصادية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود

والمشاكل، في مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن تقدم عملية التنمية لن يحدث توسعا في السوق، ولتنكسر

الحلقة المفرغة للفقر، ما ل يتوفر حد أدنى من الجهد الإنمائي للانطلاق من مرحلة الركود إل النمو الذاتي، وهذا يعني توفر حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بأسلوب الدفعة القوية، والتي تقدر بحوالي 13.2%من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأول من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.

ويرى ضرورة استثمار رؤوس أموال محلية وأجنبية ضخمة في انشاء قواعد صناعية ومشروعات عامة، والواجب

توفر دفعة تمويل قوية لأجل تحقيق عملية التصنيع، لأن الاستثمارات التدريجية سرعان ما تتلاشى، دون قدرتها على تحقيق انطلاق الصناعة، إذ يستلزم الأمر تأثير فاعل لكسر الحواجز والقيود التي تعيشها المناطق الأقل نموا، ومفاد تبيره أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، وهو مجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي.

كما يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة،

والثاني دالة الطلب وأخيرا عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.3

6.3- نظرية النمو المتوازن:

تعتب استراتيجية النمو المتوازن التي قدمها ،Nurksrصيغة حديثة لنظرية الدفعة القوية، وتركز على مشكلة

الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني الدخل في الدول الفقيرة، كون الفقر سبب لعدم الادخار الناتج عن عدم

الاستثمار، فكسر الحلقة المفرغة لا يتحقق الا بتوسيع حجم السوق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في

الصناعات الاستهلاكية، وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي، حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، ومنه فإن النظرية تدعو لإنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية ليس بغرض التصدير على الأقل في المراحل الأول.

حيث أن النمو المتوازن لا يعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء

على مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، ما يؤدي إل توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط

استثمارات ضخمة تقود إل تكامل أفقي وعمودي للصناعات القائمة. إضافة إل أهمية التوازن بين القطاع المحلي

والقطاع الخارجي، تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات مصدر مهم لتمويل التنمية، فالاستيراد يزداد مع زيادة

الإنتاج وتوسع التشغيل، ولمواجهة متطلبات الاستيراد بالمتنامي ولتمكين التصدير من تمويل التنمية كان على البلدان ألا تتوسع في تجارتها الداخلية على حساب التجارة الخارجية.

6.4- الإقتصادي غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا

من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومن روادها بيرو من خلال نظرية أقطاب النمو وهيرشمان.

6.5- نظرية أقطاب النمو:

أدخل F.Perrouxمصطلح قطب النمو إل الأدب الإقتصادي سنة ،1950وهو أول من قدم الأساس

الفعلي لما يسمى بنماذج النمو غير المتوازن، والتي اعتمدها هيرشمان فيما بعد في تطوير نظريته حول النمو الإقتصادي غير المتوازن.

حيث يرى Perrouxأن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحد، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى إقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عب قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.2

6.6 - نظرية هيرشمان H

على عكس نركسه افترض أليرت هيرشمان) (A.Hirschman 1958أن نقصا في القابلية على صناعة قرار

يمارس دور القيد الأكثر أهمية على التنمية الإقتصادية، وقد قاد هذا الافتراض هيرشمان إل تأييد التنمية غير المتوازنة

للصناعات التي تمارس حافزا قويا للاستثمارات في صناعات أخرى.

حيث أن الاستثمارات هنا تخصص بقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد

الوطني، حيث يعتقد هيرشمان Hirshmanأن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة، يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

ولقد خضعت فرضيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن للدراسة والاختبار، وكان أحد أساليب الاختبار هو

دراسة حالات تاريخية، على سبيل المثال دراسة بول ستريتن (1959) P.Streetenالتي استخدم فيها التطورات التكنولوجية في صناعة النسيج والفولاذ في القرن الثامن عشر في بريطانيا، وقد اعتب نجاح بريطانيا مثالا على نجاح النمو غير المتوازن.

ولكن أولين 1959 Ohlin يجد دلائل توازن في التنمية الناجحة لبقية الدول المتقدمة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن 1959 Hughes, J.R.Tوجد أن الأقطار الغربية قد اتبعت طريق النمو التوازن والذي كان النتيجة الطبيعية لتدفق الابتكارات وتوليفات عناصر الإنتاج المتغيرة.3

7. دراسات سابقة لدولة مصدرة للبترول

أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، خلصت الدراسة إلى وجود أثرين مختلفين لهذه التقلبات بالنسبة للدول المصدرة للنفط، الأول إيجابي من خلال زيادة عوائدهم المالية وما يترتب عنها

من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، أما الثاني فيعتبر سلبيا نظرا لانخفاض عوائدهم المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي.

دراسة آسيا سعدان، سعاد شعابنية (2018) بعنوان: الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية ،2017- 2008 تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2017 - 2008وعلى مكوناتها الأساسية، وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين الجباية البترولية ووضعية الميزانية العامة، إذ تم تسجيل اختلالات كبيرة في هذه الأخيرة نتيجة تراجع الجباية البترولية.

7.1 دراسات سابقة في لدولة مصدرة للبترول (الجزائر)

مع طلوع سنة 2000ظهرت للعيان مؤشرات إيجابية للإقتصاد الجزائري، نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، هذا الانفراج المالي سمح إلى زيادة حجم الإنفاق العالم على مجموعة من المشاريع جسدت ضمن برامج أولها برنامج الإنعاش الإقتصادي في الفترة -2001 2004ليليه بعد ذلك البرنامج التكميلي للنمو الإقتصادي ،2009-2005حيث خصصت لهما ميزانية مالية ضخمة قدرت بـ 525مليار دج و 4202.2مليار دج على التوالي وزعت على مدى سنوات البرنامجين، وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه أن النفقات العامة في زيادة متسارعة وارتبط ذلك بالتوسع الظاهري في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، حيث ارتفعت أكثر من ثلاثة أضعاف من 1178.1مليار دج سنة 2000إلى 4246.3 مليار دج سنة 2000.

بالنسبة لنفقات التسيير فشهدت ارتفاعا متسارعا من 856.2مليار دج سنة 2000إلى 2300مليار دج، كما مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة حيث قدرت متوسط نسبتها حوالي ،%62.92ويرجع ذلك لجملة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الحكومية فضلا عن عمليات سداد الدين العمومي، أما نفقات التجهيز فبدورها شهدت زيادة ملحوظة من 321.9مليار دج سنة 2000إلى 1973.3 مليار دج سنة 2009وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المشاريع الإقتصادية ذات المنفعة العامة.

المرحلة الثانية (2014 - 2010) : تميزت هذه المرحلة كسابقتها باستمرار ارتفاع النفقات العامة ضمن سياسة

برنامج التنمية الخماسي تحت غطاء مالي إجمالي يقدر بـ 20412.00مليار دج، الذي طبق في تلك الفترة ضمن ديناميكية مواصلة إعادة الإعمار الوطني الذي تم مباشرته منذ سنة 2001على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، حيث بلغت النفقات العامة أقصاها سنة 2012بقيمة 7058.2مليار دج، إلا أنها انخفضت سنة 2013إلى 6024.1 مليار دج ويرجع ذلك إلى انخفاض العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية، إلا أنه مع تعافي أسعار النفط قليلا سنة 2014أخذت النفقات بالارتفاع مجددا بـ 6995.8مليار دج ولكنها انخفضت هي الأخرى سنة 2013فبلغت 4131.5مليار دج، أما نفقات التجهيز فبلغت ذروتها سنة 2014بقيمة 2501.4 مليار دج ونسبة 35.76%من إجمالي الإنفاق العام، والملاحظ أيضا في هذه الفترة تقارب قيمة نفقات التجهيز مع نفقات التسيير نسبة لإجمالي النفقات العامة مقارنة مع الفترة السابقة مما يؤكد عزم الجزائر على تنويع الإقتصاد وإحلال الواردات من خلال تفعيل الاستثمار.

المرحلة الثالثة (2019 - 2015) : أما في هذه الفترة شهد الإنفاق الحكومي تذبذبا واضحا في قيمه بين الارتفاع والانخفاض، كما لاحظنا من خلال الجدول السابق انخفاض واضح في سنتي 2016و 2017بقيمة 7297.5 و 7282.6مليار دج على التوالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض العوائد المالية وبالتحديد البترولية منها وذلك بسبب التراجع الشديد لأسعار النفط العالمية حيث انخفضت من حوالي 100.77دولار سنة 2014إلى 60ثم 27 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنتي 2015و.2016 إلا أن النفقات العامة عاودت في الارتفاع مرة أخرى حيث حققت أقصى قيمة لها سنة 2019قدرت بـ 7725.5 مليار دج، مع أن أسعار النفط لم ترجع إلى معدلات ما قبل سنة 2015ومع ذلك فقد زادت الجزائر من حجم نفقاتها الإجمالية، وهذا دليل على محاولتها في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها (الاستثمارية بالخصوص،) وزيادة إيراداتها المالية خارج قطاع المحروقات، والمضي قدما في التنويع الإقتصادي سواء في الإنتاج أو التصدير.

7.2 دراسات سابقة في دولة نامية (العراق)

شهد الإنفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي ادت الى تقليل وسائل تمويل الإنفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول بالأوضاع الأخيرة التي مرت بها العراق بعد الاحتلال.

إن الإنفاق الحكومي قد ازداد من (493,827,4) مليار دينار عام2003 الى (767,662,96)

مليار دينار عام (2011) اي انه قد ازداد بمقدار 283,835,91) مليار دينار وان السبب فذي ذلك يعود الذى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري

نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي الأنفاق الحكومي الذي يقارب(95)%من إيرادات الموازنة, حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في إيرادات الدولة من القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل)الزراعة و الصناعة(التي اصابها الضعف.

8. الإنفاق الحكومي

1.8 - دراسة ليلة غضابنة

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية للفترة (1990-2012)،مقالة منشورة بالمجلة الأردنية للعلوم الإقتصادية، المجلد ،2العدد ،2015 هدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية واجنر على حالة الاقتصاد الجزائر ي للفترة 1990 - 2012 ،حيث تبين من خلال اختبار دكي فولر الموسع(ADF)عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول .

وبتطبيق طريقة التكامل الم ، شترك ومن خلال اختبار السببية، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية 5 ،%كما وأظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي .

2.8 - دراسة علي سيف علي المزروعي دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة

هدف هذا المقال إلى **إبراز الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وذالك في الفترة الممتدة من 1990 - 2009،** واستخدم الباحث المنهج القياسي لإظهار العلاقة معتمد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الإنفاق العام (متغير مستقل) والناتج المحلي الإجمالي (متغير بع .) وتوصلت الدراسة إلى : زيادة الإنفاق العام في الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ب 159.4مليون درهم .

يفسر الإنفاق العام التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90% . هناك تأثير معنوية لإنفاق العام على مختلف مصادر الناتج المحلي الإجمالي .

3.8- دراسة ادريوش د حماني وعبد القادر تصور تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقالة منشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد ،05ديسمبر ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر، وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1970-2009 .

استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وباستخدام منهج الحدود، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاجنر وتدعمه .

كما أظهر تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له óثير ايجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي، وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر .

4.8- دراسة داغر: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا للمدة (1970 – 2004)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وتحديد أثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا خلال 1970 - 2004 . استخدمت الدراسة نموذج، وقد بين سببية جرانجر لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة الاختبار وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ومشروعات البنية التحتية .

5.7- دراسة الحاقبني مفرح

تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية استخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1969-2000 ،وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي الحقيقي كمقياس للنو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وبين الناتج المحلي الإجمالي

النفطي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية

6.8 دراسة Ibrahem Mohamed-

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 في الأردن، استخدمت الدراسة بيانات السلسلة الزمنية وأخضعتها إلى تقنيات التحليل القياسي، وخلصت إلى وجود علاقة ايجابية للإنفاق العام الإجمالي على النمو الاقتصادي بشكل يتوافق مع النظرية الكنزية .

7.8 دراسة Chipaumira

وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، حيث قامت باختبار مدى صلاحية النظرية الكنزية والكلاسيكية للاقتصاد الكلي للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة البيانات الفصلية للفترة 1990 -2010 ،و قامت بتطبيق كل من اختبار جرانجر Granger وجوهانس Johansen ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج معاكسة للنظرية الكنزية، حيث اثبت التحليل وجود علاقة سببية سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فقد اثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة1 % في جنوب إفريقيا يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 5.6 ،% وارجع الباحث ذالك إلى عدم كفاءة برامج الحكومة الانفاقية في جنوب إفريقيا .

8.8 - دراسة Ghalib

هدفت الدراسة بتحليل العلاقة بين أنواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأمد الطويل في السويد للمدة 1963-2006 باستخدام منهج ARDL والتكامل المشترك واختبار Zوندز BOUNDS ، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية على المدى الطويل بين مجموع نفقات الاستهلاك الحكومي (باستثناء الدفاع) كنسبة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

9.8 دراسة bagdige and cetintas

اعتمدت الدراسة على اختبار قانون فاجنر للعلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لحالة الاقتصاد التركي خلال الفترة 1965 -2000 ،وذالك بافتراض أن الإنفاق الحكومي نتيجة وليس سببا لنمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن تجريبيا باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر إذ لم يجد

الباحثان علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين وتوصلا إلى أن كل من فرضية فاجنر وفرضية كينز غير صالحتين لحالة تركيا .

10.8 - دراسةAli Othman

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية

السعودية خلال المدة 1965-1996 ، الدراسة اعتمدت التطورات الأخيرة في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار الخصائص الإحصائية للمتغيرات إلى حد سواء، بحيث تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال تلك المدة وهذا يدعم وجود قانون فاجنر مما يعني أن الإنفاق الحكومي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي.

8 النمو الاقتصادي

1.8. دراسة بعنوان1ا" FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH " -

JOURNAL OF وهي دراسة نظرية منشورة في مجلةGeorg DÜrnecker وMartin Zagler

SURVEYS Vol. 17, No. 3 ECONOMICبالولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرض فيها الباحثان الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك بإدخال نماذج النمو الداخلي التي تركز على النمو طويل الأجل " المستديم"، وبينا في هذه الدراسة مختلف النماذج القياسية التي تربط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي سواء من جانب السياسة الضريبية أو وسياسة الإنفاق العام، وذلك من خلال دالة كوب دوغلاس وتوسيعها بإدخال عناصر الضرائب والإنفاق الحكومي لو. قد ركزا في هذه الدراسة

النظرية على دور الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الإنفاق على

قطاعي التعليم والصحة لما لهما من أثر ايجابي على تطور رأس المال البشري، وبالتالي رفع النمو الاقتصادي. كما

أن الإنفاق على البحث والتطوير R & Dدور مهم في تطوير رأس المال البشري الذي بدوره مهم جدا في دعم

النمو الاقتصادي. كما بينا بأن الضرائب لها أثر مهم في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية تمويل جانب الإنفاق

العام الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، أو من ناحية الأثر المباشر للضرائب على النمو الاقتصادي من

خلال منح تحفيزات وإعفاءات للمستثمرين وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو .

2.8. دراسة بعنوان " فعالية السياسة المالية بالجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية "- من إعداد شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، و تتمثل هذه الدراسة في مقالة منشورة في مجلة التنميـــة و السياسات الاقتـصادية، المعهـد العـــربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير ،2010حيث تناولت الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر، وتوصلا الباحثان إلى أن اعتماد السلطات على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية أضفى عليها ميزة الضعف في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل.

أما الدراسـة القياسية فبينت بأن علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي كانت من جانب واحد فقط،

حيث النمو الاقتصادي هو الذي يتحكم في السياسة المالية وليس العكس، وبالتالي يمكن قبول قانون واجنر في

الجزائر. أما النمو الاقتصـادي فتتحكم فيه تغيرات أسعار البترول العالميـــة، وهذا دليـل واضح على عدم فعالية

السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي والتوظيف، كما أن السياسة المالية ذات الطابع الكنزي المتبعة في الجزائر

عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة العرض لم يكن لها أي أثر، وذلك راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

3.8 دراسة بعنوان "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ،"(2004- 1970)

من إعداد عماد الدين أحمد المصبح، وهذه الدراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ،2008حيث أشار في دراسته إلى مختلف النظريات المفسر للنمو الاقتصادي، وخاصة نظريات النمو الداخلي.

كما اختار الباحث مجموعة من المحددات التي اعتبرها مؤثرة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFPوبالتالي

مؤثرة على النمو الاقتصادي، و من بين هذه المحددات أشار إلى السياسة المالية وما لها من أثر على النمو الاقتصادي، حيث بين الإطار النظري لهذه العلاقة ثم اختبرها على الاقتصاد السوري من خلال نموذج قياسي، حيث أعطت نتائج التقدير علاقة موجبة بين الضرائب والنمو الاقتصادي و هي نتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية، أما جانب الإنفاق العام فقسمه إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث كانت العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي علاقة موجبة بمعدل 0.35أما الإنفاق الاستثماري فكانت علاقته موجبة كذلك ولكن بمعدل أ قل .(0.28كما قدر نسبة الإنفاق الحكومي من حجم الناتج المحلي الإجمالي المثلى بـ 16.5% والتي بلغت كمتوسط لسنوات الدراسة ،33.1%أما العبء الضريبي الأمثل في الاقتصاد فقدره بـ 17.1% والذي بلغ كمتوسط لسنوات الدراسة ،12.9%وعليه نصح بزيادة معدلات الضريبة والتخفيض من حجم الإنفاق الحكومي.

4.8- دراسة بعنوان« et Dépenses publiques Productives, Croissance a long terme Politique économique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie » Présentée Par Ahmed Zakane

وهذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر،سنة ،2003حيث سرد

الباحث في البداية الإطار النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال طرح النظريات الاقتصادية الأساسية الداعمة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذا دراسة أهم النماذج الاقتصادية المتعلقة بعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو لاقتصادي من خلال نظريات النمو الداخلي. أما في الدراسة التطبيقية فقام بتحليل تذكيري للنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مختلف الفترات التي مر بها الاقتصادي الجزائـري منذ الاستقلال، كما قام بمحاولة تقدير دالة الإنتاج للاقتصاد الجزائري إلا أن المعلمات المتحصل عليها كانت غير معنوية.

وفي الأخير قام بدراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي، وذلك بتقسيم رأس المال البشري إلى

عدة أقسام حسب المستوى التعليمي) ابتدائي، ثانوي، جامعي(، ثم علاقة الإنفاق على البنية التحية بالنمو الاقتصادي وذلك بتقسيم البنية التحتية إلى عدة أقسام: بينة تحتية اقتصادية، بينة تحتي اجتماعية، بنية تحتية إدارية، بينة تحتية تعليمية

5.8 دراسة بعنوان **أثر" الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة"** من إعداد سلوى عبد الرحمان العيسي، وتتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير في الاقتصاد، بكلية العلوم الإدارية، بجامعة الملك سعود، سنة ،2006حيث تطرقت الباحثة في الفصول النظرية إلى الأساس النظري للدراسة وذلك بالتطرق إلى الإنفاق الحكـومي وأهم آثاره على النشاط الاقتـصادي، و خاصة على النمو الاقتصادي. كما تطرقت إلى تطور وضع الموازنة العامة في الدول محل الدراسة، حيث كانت النتائج متشابهة في الدول الثلاث، حيث انتهجت هذه الدول سياسة مالية توسعية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، إلا أن هذه السياسة تغيرت منذ عام 1993وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية المتسمة بالتقشف المالي.

أما الجانب التطبيقي فكان دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للدول الثلاث،

وذ من لك خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات المستقلة، والتي تشمل الإنفاق الحكومي وعرض النقود M2والتكوين الرأسمالي الثابت الخاص ومتغير صوري يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط. وخلصت الدراسة إلى أن الدول الثلاثة متشابه من حيث الاعتماد في تمويل نفقات االحكومية من الإيرادات البترولية، كما بينت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل في البلدان الثلاثة.

6.8 دراسة بعنوان " الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية -حالة الجزائر- "

من إعداد بختاش راضية، موتت ثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، بجامعة الجزائر، سنة ،2006 حيث تطرقت الباحثة إلى علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي، وذلك حسب مختلف النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى مختلف النماذج القياسية الخاصة بدراسة أثر الجباية على النمو الاقتصادي. وقامت بتطبيق نموذج Percebois على حالة الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال نموذج

اقتصادي يتكون من 29معادلة منها 18 معادلة سلوكية و 11توازنية، وتم تقدير مختلف المعادلات بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية)(OLS باستخدام برنامج .Eviewsوبعد تقدير أثر مختلف أنواع الضرائب و الرسوم على النمو الاقتصادي توصلت

الباحثة إلى ضعف جدوى الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، كما أن هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية أفقد فعالية السياسة الجبائية في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك. كما أن الجزائر وبعد انتهاجها لبرامج التعديل الهيكلي تمكنت من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدل نمو اقتصادي موجب بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986، إلا أن هذا النمو يبقى نمو ريعي ولم تتمكن من تحقيق النمو خارج المحروقات.

7.8 دراسة بعنوان " الضرائب و النمو الاقتصادي في الأردن)

دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970- 1995)من إعداد : محمد أحمد عبد القادر صباحين، وهذه الدراسة هي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة اليرموك، الأردن، سنة 1998، حيث ركز الباحث على الإطار النظري لعلاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي والتي استنتج بأن هذه العلاقة غير مباشرة، حيث أن الضرائب تؤثر على كمية رأس المال المتاح عن طريق تشجيع أو تثبيط المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي، كما أنها قد تؤثر على تخصيص الاستثمارات و مستويات العمالة وإنتاجيتها. كما تطرق إلى مختلف النماذج الاقتصادية التي درست علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي، واختار نموذج (Rati Ram. 1986) في الدراسة التطبيقية على حالة الأردن، وهذا النموذج يعتمد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس مع إضافة متغير نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ثم قام بتقدير دالة الإنتاج لمعرفة أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الأردن لسلسلة زمنية قدرها 24سنة، وخلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،

حيث كانت المرونة تساوي 0.14، وهذه النتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية التي ترى عكس ذلك، إلا ه أن فسر هذه النتيجة باستخدام هذه الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق الحكومي الذي له دور ايجابي في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم التي تساهم في تطوير رأس المال البشري

9.8 دراسة ل الشوربجي (2010) تحت عنوان " أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري"

خلال الفترة من 1980 إلى 2005 ،إذ إعتمد الباحث على منهج إختبار الحدود للتكامل المشترك و نموذج إلنحدار الذاتي لفترات إلبطاء الموزعة، و ذلك بهدف إختبار أثر النمو الإقتصادي على العمالة، و من ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث توصل الباحث إلى صحة غياب عالقة okun في الإقتصاديات العربية على العموم

10.8 - دراسة ل يوسفات علي تحت عنوان " البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر الفترة من 1970 إلى2009 ، " حيث إعتمد الباحث مصفوفة الإرتباط و إختبار السببية ، وكذا منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، لتحديد إتجاه العالقة بين البطالة و النمو الإقتصادي في المدى القصير و الطويل ، أين توصل إلى أن زيادة معدلات البطالة ب 1 %يؤدي إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي ب2.4 %،كما بين الباحث أن أهم وسيلة لتخفيض مستويات البطالة يرتبط بتشجيع القطاع الخاص و توفير المناخ الملائم لنشاطه ، و العمل على تشجيع الإشتثمارات المحلية و الأجنبية في إطار تعزيز البرامج البحثية الهادفة إلى خلق الإستراتجيات المثلى للحد من بطالة الشباب.

11.8 دراسة لعبد الرحيم شبي و شكوري محمد حول " البطالة في الجزائر ، مقاربة تحليلية وقياسية

من1970 -2006 ، "في المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية من 17- 18 مارس 2008 "

،جمهورية مصر العربية ، إذ إعتمد الباحثان على الأساليب القياسية لإختبار العالقة السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية ، كما توصال الباحثان إلى أن الزيادة في الإنفاق العام الذي يساهم في خلق المشاريع الاستثمارية الجديدة، التي بإمكانها امتصاص الفائض من اليد العاملة .

الفصل الثاني :

دراسة تطبقية حول الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي

تحليل واقع الإنفاق الحكومي، تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-

يعتبر كل من الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال من أهم أدوات الساسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحريك عجلة النمو. وبناءا عليه فقد تم التطرق في هذا المحور إلى تحليل واقع تطور معدلات الإنفاق الحكومي، تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2021 كما هو موضح في الشكلين أدناه.

الشكل (1): تطور معدلات الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1997- 2021

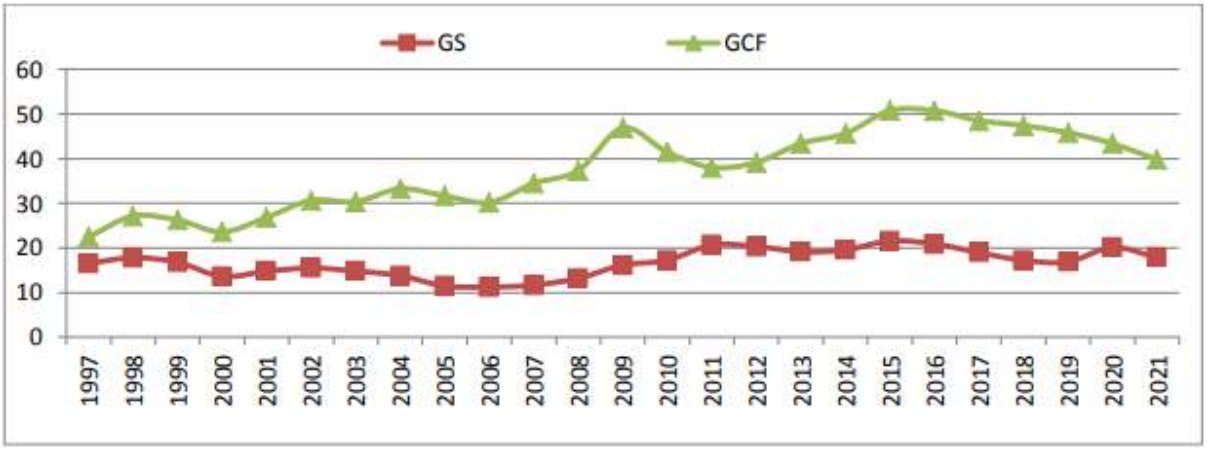

من خلال الشكل نلاحظ بأنّ كل من الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال تطورات ملحوظة من سنة 1997 إلى سنة 1997 حيث طوال فترة الدراسة نلاحظ بأن كل من الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال في الجزائر قد تتماشيا مع بعضها البعض سواءا كان بالزيادة أو بالنقصان. ففي سنة 1998 نلاحظ الإنفاق الحكومي قد تراجع من 17.79% إلى ما نسبته 13.58% سنة 2000 أي بنسبة تراجع قدرت بحوالي 4.21% وهي نسبة معتبرة وهذا راجع إلى للتغير في أسعار المحروقات التي عرفت حالة من عدم الاستقرار ، تم عاد الإنفاق الحكومي للنمو بشكل إيجابي متسارع خلال سنتي 2001، 2002 على التوالي بما نسبته 14.77 ، 15.48 ليتراجع مرة أخرى بالغا أدنى نسبة له سنة 2006 والتي قدرت قيمته فيها بحوالي 11.23% وبعدها ظل ينمو بشكل إيجابي متدبدب ثارة يرتفع وتارة ينخفض.

الشكل (2) : الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2021

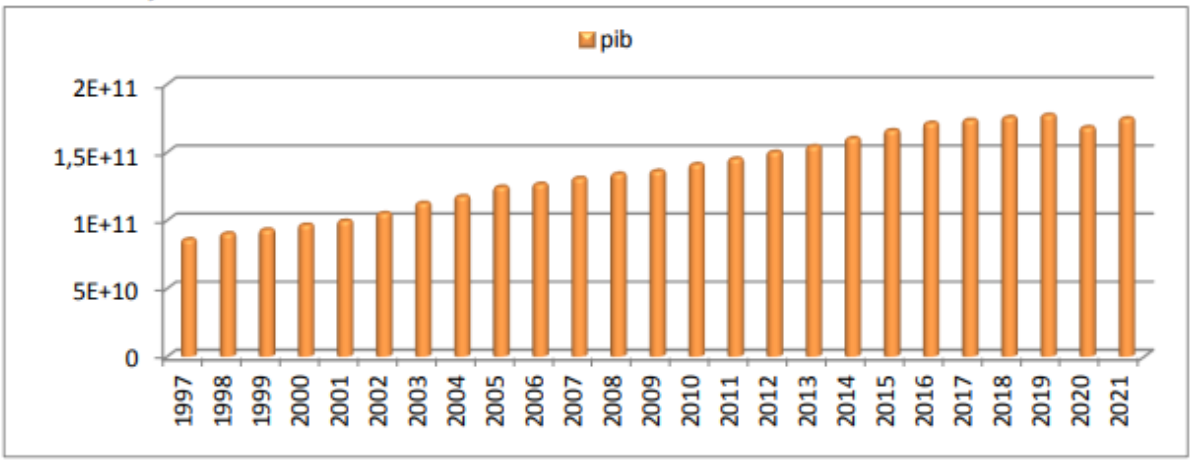

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تعتبر الجزائر من بين الدول ذات الاقتصادي الريعي التي ترتبط عائداتها بشكل رئيسي على أسعار المحروقات، فانطلاقا من الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن أسعار النمو الاقتصادي قد عرفت تذبذبا طوال فترة الدراسة تارة بالزيادة وتارة أخرى بالنقصان وهذا ما يعود حتما إلى الارتفاع والتراجع الملحوظ والقوى في إيرادات قطاع المحروقات.

IV- نمذجة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين1997-2021

لقد سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي و تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2021، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL حيث تمثلت الخطوات المتبعة في هذا النموذج كما هو موضح أدناه.

IV- 1 منهجية بناء النموذج القياسي وتحديد متغيرات الدراسة

يسمح نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL بتوضيح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر من خلال إيجاد التكامل المشترك بينهما. ومن أجل تحديد علاقة الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2021 فقد تم استخدام ثلاث متغيرات أساسية للتعبير عن النموذج المدروس حيث تمثلت هذه المتغيرات في متغيرين مستقلين ألا وهما الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال، ومتغير تابع تمثل في النمو الاقتصاد معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي. حيث تم استخدام بيانات سنوية صادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي.

IV- 2 الصياغة الرياضية لنموذج الدراسة

لقد تم إعادة صياغة بيانات الدراسة وذلك بإدخال اللوغاريتم الطبيعي عليها من خلال برنامج Eviews 10 أما الشكل الرياضي للتأثر الديناميكي للإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر فقد تم تحديده بالعلاقة التالية :

$$LPIB = a + B1LGS + B2GCF + i$$

حيث أن:

LPIB : يمثل اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في سنة 2010)؛
LGS : يمثل اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الحكومي (%) من الناتج المحلي الاجمالي) ؛ LGCF : يمثل اللوغاريتم الطبيعي لتكوين رأس المال (%) من الناتج المحلي الاجمالي) ؛

B2,B1 : تمثل مرونات بالنسبة الإنفاق الحكومي و تكوين رأس المال على التوالي؛

: يمثل الحد العشوائي.

IV- 3 إختبار الاستقرارية وجدر الوحدة

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL يستوجب علينا أولا فحص جدر الوحدة للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة والتي تتميز عادة بأنها غير مستقرة. ولهذا الغرض ومن أجل التأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة فقد تم استخدام اختبارين واللذان يعتبران من أهم اختبارات الاستقرارية حيث تمثلا في اختبار ديكي - فولر الموسع ADF ، واختبار فيليب- بيرون PP كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (1) نتائج اختبار جدر الوحدة ADF و PP لاستقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات		اختبار ADF		اختبار PP	
		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
LPIB	بوجود الثابت	-3.093047 (0.0406)	-0.954176 (0.7507)	-3.107199 (0.0395)	-3.601666 (0.0140)
	بوجود الثابت والاتجاه العام	-0.103890 (0.9916)	-4.687915 (0.0056)	-0.011909 (0.9935)	-4.690254 (0.0056)
	بدون تابت واتجاه عام	6.296920 (1.0000)	-1.174108 (0.2118)	5.067724 (1.0000)	-2.000027 (0.0456)
LGS	بوجود الثابت	-1.327392 (0.5997)	-3.673586 (0.0119)	-1.479904 (0.5263)	-3.701276 (0.0112)
	بوجود الثابت والاتجاه العام	-2.485401 (0.3313)	-3.618890 (0.0503)	-1.891394 (0.6277)	-3.618890 (0.0503)
	بدون تابت واتجاه عام	0.051768 (0.6897)	-3.776895 (0.0006)	0.051768 (0.6897)	-3.801702 (0.0006)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة عند المستوى حسب إختبار ديكي- فولر الموسع ADF إذ أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة (t) الجدولية وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% والبعض منها مستقر عند الفرق الأول. في حين نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى بينما هي مستقرة عند الفرق الأول حسب اختبار فيليب بيرون PP حيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%. ومنه وبعد التأكد . من أن كل السلاسل الزمنية قيد الدراسة متكاملة من الدرجة I(1) فمن الممكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لدراسة علاقة الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال بالنمو الاقتصادي في الجزائر. 4 -IV تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى

تم الاعتماد على معايير هي: معيار Criterion Information Akaike : AIC ومعيار Criterion SC Information Schwarz من أجل تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج المدروس ونتائج هذه المعايير موضحة في الشكل
أدناه.

الشكل (3) تحديد فترات الإبطاء المثلى

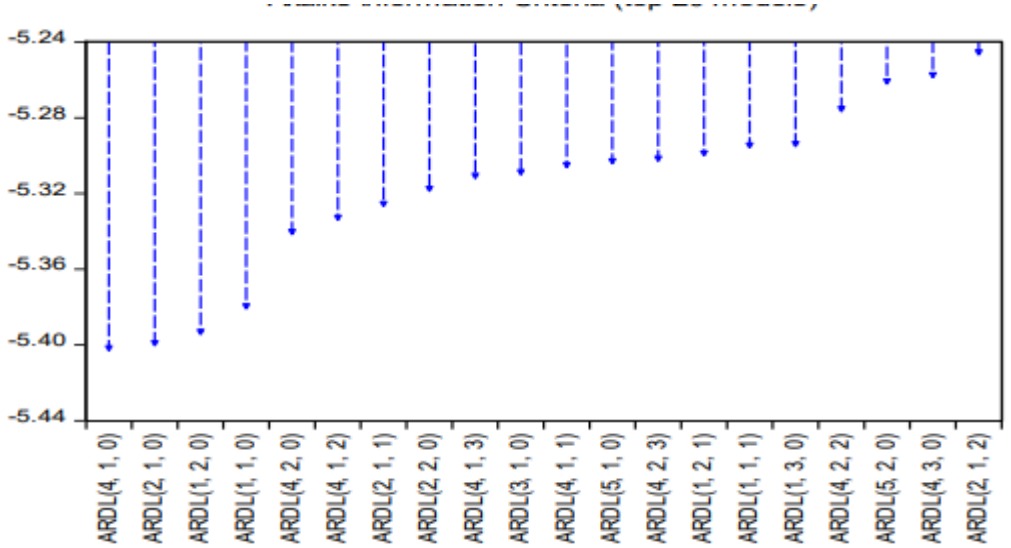

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامجEviews10

من خلال الشكل رقم : نلاحظ بأن من بين تقدير 20 نموذجا إبطاء فإن النموذج الأفضل لمتغيرات النموذج هو النموذج (ARDL 4,10 حسب معيار AIC . لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل.

IV- 5 إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

لغرض التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM قام Pesaran et All في سنة 2001 بتقديم منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والذي أطلق عليه باختبار Bound Testing ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه.

الجدول (2): نتائج إختبار منهج الحدود

قيمة F المحسوبة	عدد المتغيرات K	القيم الحرجة	مستوى معنوية			
			%1	%2.5	%5	%10
5.440831	2	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.55	3.1	2.63
		الحد الأعلى I(1)	5	4.38	3.87	3.35

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

نلاحظ من خلال نتائج الجدول لموضح أعلاه أن قيمة إحصائية فيشر (F-Statistics) تقدر ب وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند جميع مستويات المعنوية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

IV- 6 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة واختبار صلاحيته

تقدير نموذج ARDL: يوضح الجدول أدناه العلاقة التي الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2021 وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة كما يلي:

الجدول (3) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 10/06/22 Time: 21:09
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LGS LGCF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 80
Selected Model: ARDL(4, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.540413	0.266684	2.026414	0.0637
LPIB(-2)	0.204256	0.589284	0.346617	0.7344
LPIB(-3)	0.313672	0.501564	0.625387	0.5425
LGS	-0.101184	0.066833	-1.513993	0.1540
LGS(-1)	0.138818	0.046132	3.009140	0.0101
LGCF	0.102596	0.050554	2.029426	0.0634
C	4.785030	1.194282	4.006618	0.0015

R-squared	0.994845	Mean dependent var	25.68448
Adjusted R-squared	0.992069	S.D. dependent var	0.178739
S.E. of regression	0.015917	Akaike info criterion	-5.160465
Sum squared resid	0.003294	Schwarz criterion	-4.762552
Log likelihood	62.18489	Hannan-Quinn criter.	-5.074108
F-statistic	358.4066	Durbin-Watson stat	1.827273
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL يظهر لنا أن معامل التحديد يساوي 99% أي أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال تفسران النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بنسبة 99% وتبقى نسبة 1% تدخل ضمن هامش الخطأ أو متغيرات أخرى لم تندرج ضمن هذا النموذج أو أخطاء تم ارتكابها أثناء القياس، كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 358.4066 باحتمالية ذات دلالة إحصائية قدرت بـ 0.000000 ومنه أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

-

اختبار صلاحية النموذج: بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة كان لابد علينا اختبار صلاحيته عن التطرق لمجموعة من الاختبارات التشخيصية لغرض التأكد من جودة النموذج المدروس كما هو

موضح في ما يلي: - اختبار التوزيع الطبيعي: من خلال نتائج الشكل الموضح أدناه يظهر لنا أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قد قدرت بـ 0.803175 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يؤكد على قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج

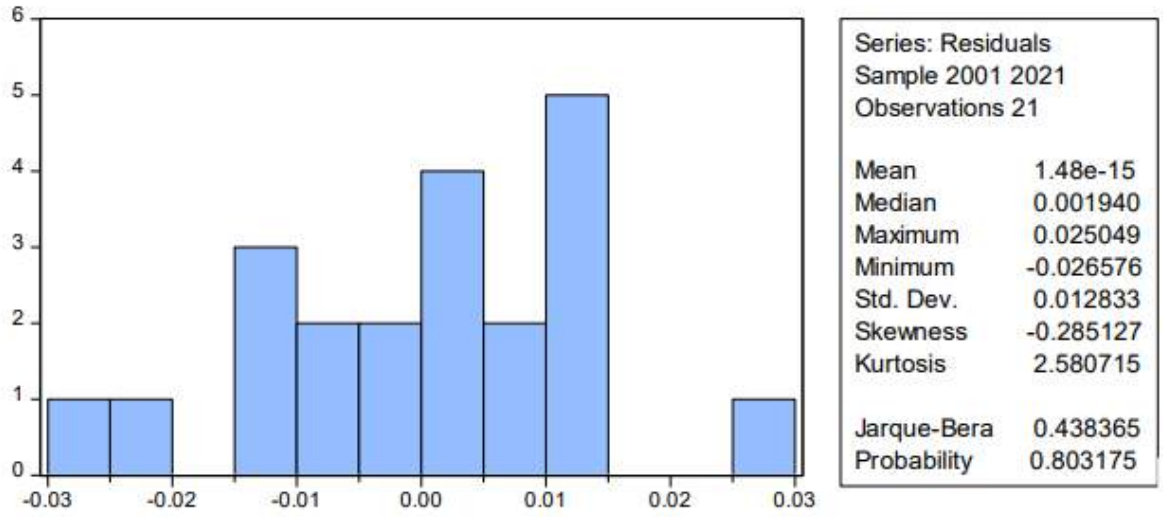

المصدر: من إعداد الباحث ابالعتماد على خمرجات البرنامجEviews10

- **اختبار الارتباط الذاتي:** من خلال الجدول رقم الموضح أدناه نلاحظ أن نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM Test) تشير إلى أن F-statistic تساوي 0.795617 باحتمالية تساوي وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي ، تنص على أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا.

الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.795617	Prob. F(2.11)	0.4756
Obs*R-squared	2.653904	Prob.Ch-Square(2)	0.2653

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء ARCH : توضح النتائج الممثلة في الشكل أدناه أن F-statistic تساوي 1.356390 باحتمالية تساوي0.2594

وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين البواقي، أي أن النموذج المقدر ليس به مشكلة . عدم التجانس.

الجدول (5): نتائج اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.356390	Prob. F(1.18)	0.2594
Obs*R-squared	1.401491	Prob.Ch-Square(2)	0.2365

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

IV- 7 تقدير الأثر في المدى القصير والطويل باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والعلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير فقد تم المرور

-

بمرحلتين كما يلي: تقدير العلاقة طويلة الأجل: بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل الحصول على معلمات المدى الطويل للنموذج المقدر كما يلي:

حسب الاختبارات الموضحة أعلاه، ينبغي الآن

الجدول (6) تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGS	0.184377	0.198411	0.929272	0.3697
LGCF	0.502646	0.158000	3.181298	0.0072
C	23.44329	0.535679	43.76374	0.0000

EC = LPIB - (0.1844*LGS + 0.5026*LGCF + 23.4433)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2021 أي أن الزيادة في تكوين رأس المال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.502646 وحدة. كما تبين أيضا من خلال معادلة الانحدار المقدرة عدم معنوية معلمة الإنفاق الحكومي من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما من الناحية الاقتصادية فقد تبين بأن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإنه يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.184377 وحدة في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية.

—

تقدير العلاقة في الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ ECM): يتوجب في هذا الاختبار تحقق شرطين ألا وهما أن يكون CointEq(-1) بإشارة سالبة ومعنوي.

الجدول (7): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(4, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/06/22 Time: 21:12
Sample: 1997 2021
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.255476	0.184109	-1.387633	0.1886
D(LPIB(-2))	-0.051221	0.265998	-0.192560	0.8503
D(LPIB(-3))	0.262451	0.213775	1.227699	0.2413
D(LGS)	-0.101184	0.034119	-2.965603	0.0109
CointEq(-1)*	-0.204111	0.039438	-5.175483	0.0002

R-squared	0.712410	Mean dependent var	0.028201
Adjusted R-squared	0.640513	S.D. dependent var	0.023930
S.E. of regression	0.014348	Akaike info criterion	-5.446180
Sum squared resid	0.003294	Schwarz criterion	-5.197484

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج**Eviews10**

من خلال الجدول رقم : نلاحظ بأن معلمات الأجل القصير متوافقة إلى حد بعيد من حيث مستوى المعنوية والإشارات نتائج النظرية الاقتصادية وذلك عكس معالم الأجل الطويل. فضلا عن ذلك فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معامل الخطأ CointEq(1) قد جاءت قيمته سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة 0.204111- ، وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 20.41% من الصدمات في الأجل الطويل مما يؤكد على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، حيث أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير جاء سالب ومعنوي مما يدل على أن هنالك

تصحيح

علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

IV- 8 إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL

من أجل تطبيق اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجلين الطويل والقصير يستوجب أن تكون البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من احتوائها على أي تغيرات هيكلية عبر الزمن. ولغرض التأكد من ذلك فقد تم استخدام اختبارين ألا وهما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (COSUM Of Squares) ويتحقق

الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL، إذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM و COSUM Of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (5): تقدير المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي

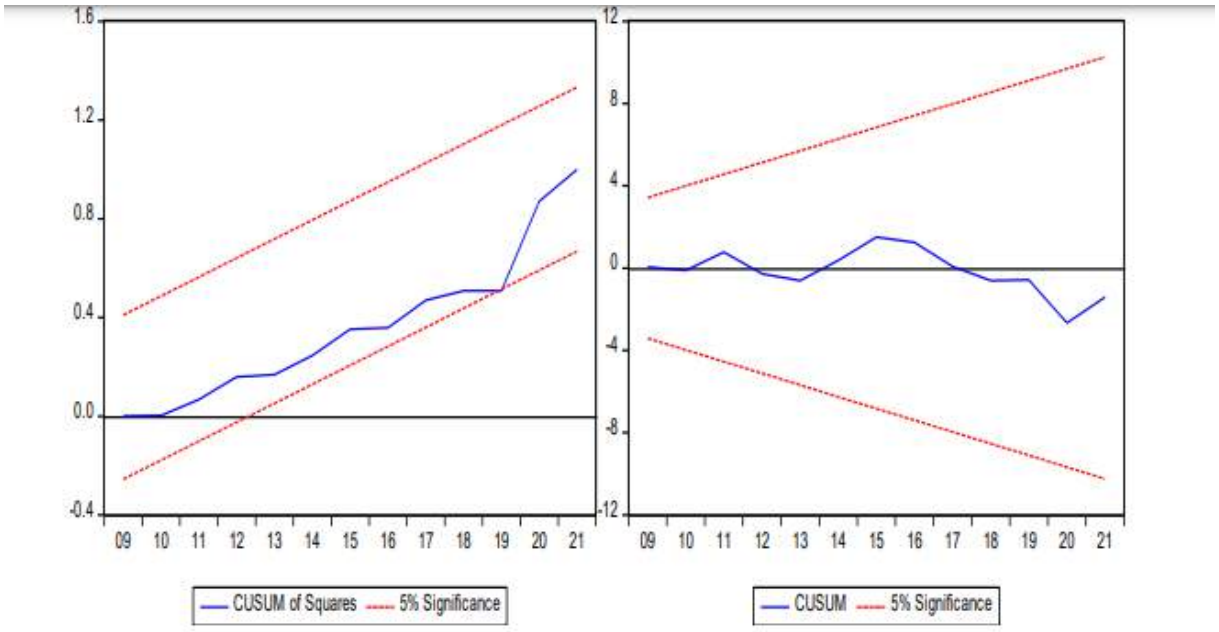

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكلين أعلاه أن معلمات نموذج ARDL مستقرة هيكليا طوال فترة الدراسة فكل من منحنى

COSUM Of Squares , COSUM يقعان داخل في مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد على وجود

الخطأ استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح في الأجل القصير و الأجل الطويل.

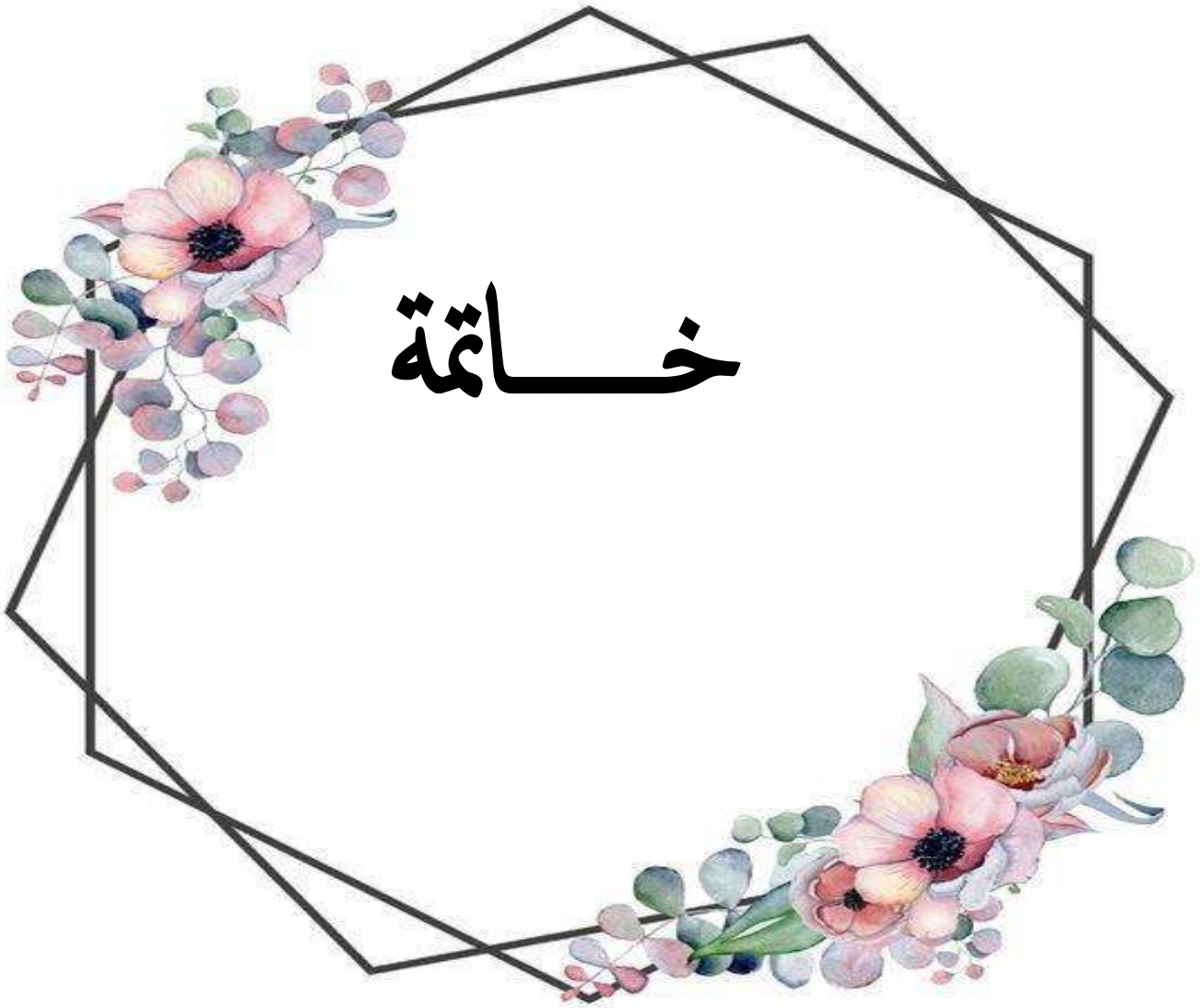

خـــاتمة

ان الدراسات التي تطرقت إلى قضايا النمو والتنمية الاقتصادية اكدت أهمية ودور السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الانفاق العام بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

الفصل الأول : تم التطرق الى اهم المفاهيم النظرية المرتبطة بالاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي واعتباره كاداة من أدوات السياسة المالية، والدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الانفاق العام، ليتم التطرق الى التقسيمات المختلفة للانفاق العام والمعايير التي تحكمها مبرراته، القواعد التي تضبطه ومحدداته، اضافة الى هذا تطرقنا الى أهم وأبرز الدراسات السابقة في حول النمو الاقتصادي وكانت منها الأجنبية والعربية التي شرحت ظاهرة النمو الاقتصادي في الدول العربية منها والأجنبية ومن جهة أخرى تطرقنا الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي فكانت منها دراسات عربية ودراسات أجنبية وضحت كيف يؤثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية وحتى المتطورة كما وضحنا من خلالها أثر الانفاق الحكومي على الدول المصدرة للبترول .

اما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة تحليلية لواقع الانفاق الحكومي ودوره في النمو الاقتصادي وأخذنا على هذا الأساس جزائر خلال الفترة الممتدة بين 1997 الى غاية 2021

وكانت التنائج متئرجة بين الاستقرار الهبوط

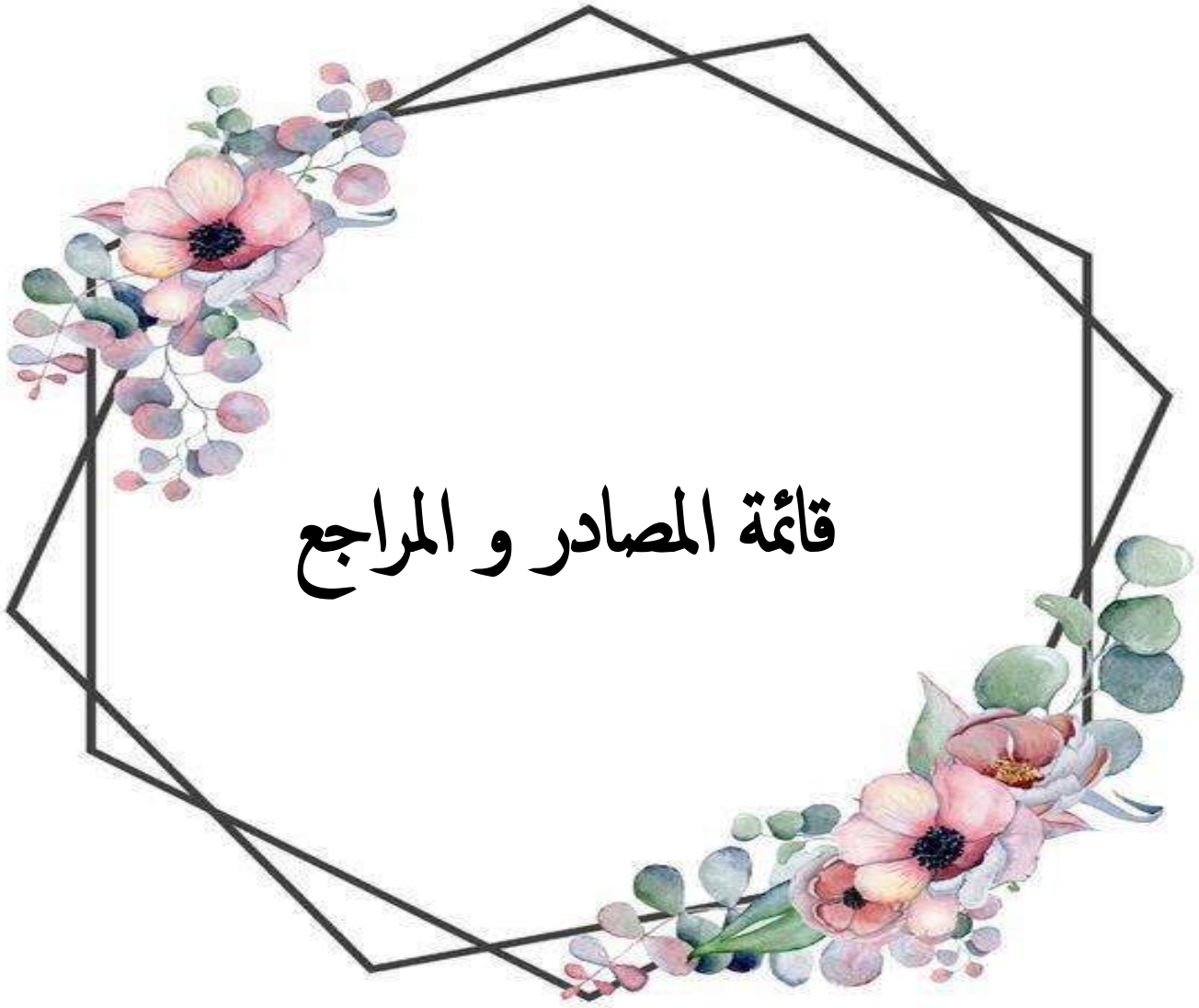

قائمة المصادر و المراجع

حمد مراد، النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1973.
فريدريك شرر، نظرة جديدة إل النمو الإقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، الطبعة الأول، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ،2004.

فليح حسين خلف، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة المستنصرية، العراق، ،1986.

مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الطبعة الأول، دار وائل، عمان-الأردن، ،2008ص 56.
صلاح الدين نامق، قادة الفكر الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة-مصر، ،1986ص.52
عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي-الامارات، ،2004ص.28

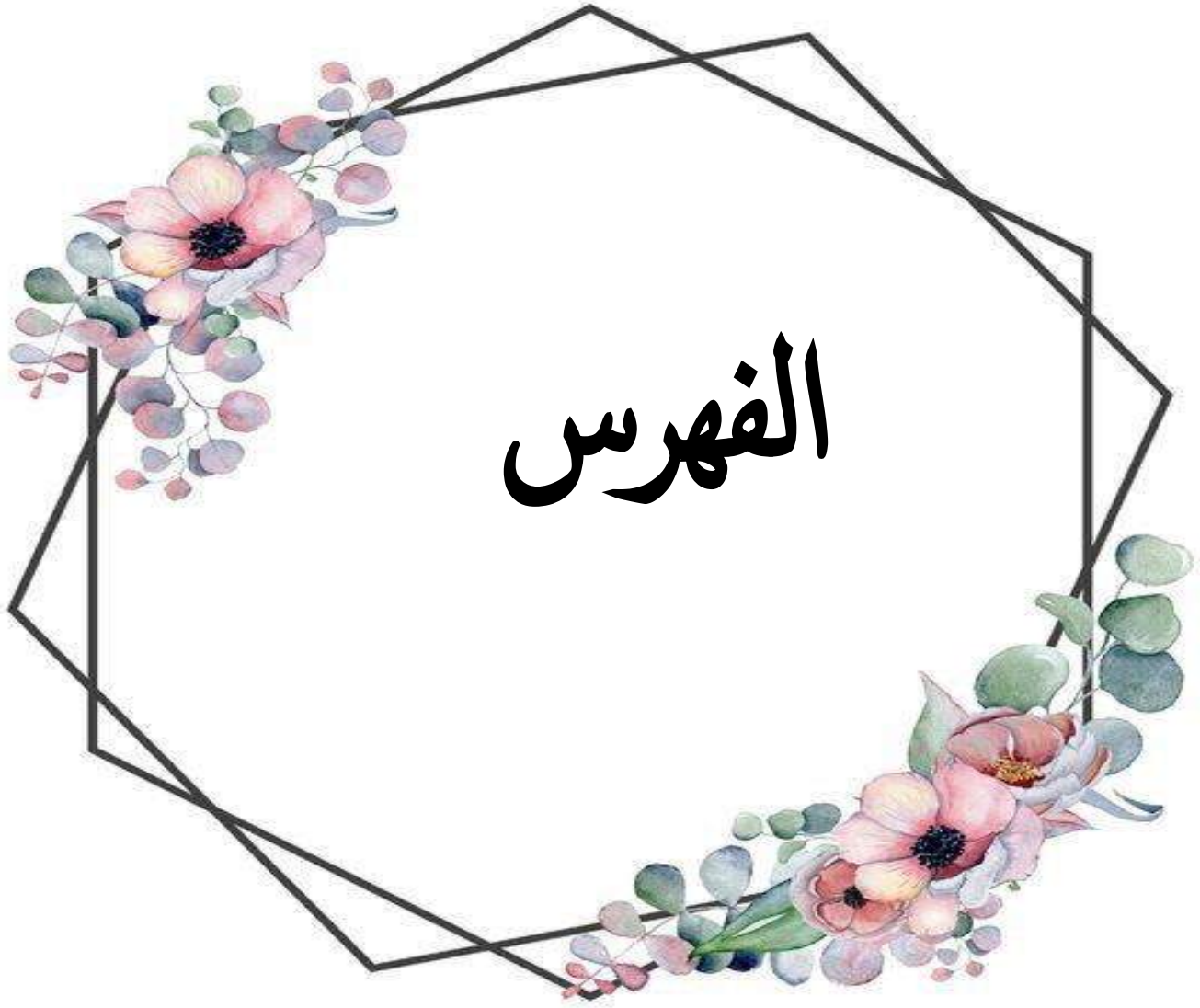

الفهرس

قائمة المراجع

شكر وتقدير	
مقدمة عامة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
قواعد الإنفاق الحكومي	1
1-قاعدة المنفعة القصوى	5
2- قاعدة الاقتصاد والتدبير	5
3- الانفاق الحكومي في دولة نامية دراسات سابقة	5
4- النظريات الإقتصادية المفسرة للنمو الإقتصادي	4
5 تحليل كارل ماركس للنمو الإقتصادي	8
6 النماذج الحديثة في النمو الإقتصادي	9
7. دراسات سابقة لدولة مصدرة للبترول	12
8. الإنفاق الحكومي	15
تحليل واقع الإنفاق الحكومي، تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1997	25
نمذجة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2021	26
إختبار الاستقرارية وجدر الوحدة	27
إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	30
- اختبار الارتباط الذاتي	32
ARDLإختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	35
خاتمة	38
قائمة المصادر و المراجع	40
فهرس	

قائمة الأشكال

الشكل (1): تطور معدلات الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1997- 2021	25
الشكل (2) : الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2021	25
الشكل (3) تحديد فترات الإبطاء المثلى	29
الشكل (4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج	32
الشكل (5): تقدير المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي	36

قائمة الجداول

الجدول (1) نتائج اختبار جدر الوحدة ADF و PP لاستقارية السلاسل الزمنية	28
الجدول (2): نتائج إختبار منهج الحدود	30
الجدول (3) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	31
الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي	32
الجدول (5): نتائج اختبار عدم ثبات التباين الأخطاء ARCH	33
الجدول (6) تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL	34
الجدول (7): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل نموذج تصحيح الخطأ ECM)	34

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2021 تم إتباع المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، بينما في الجانب النظري تم إتباع المنهج الكمي وذلك باستخدام منهجية الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة ARDL . ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإنه يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.184377 وحدة في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية، كما توجد أيضا علاقة طردية بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي فالزيادة في تكوين رأس المال بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.502646. وحدة

abstract

This study measured the impact of government spending and capital formation on Algeria's economic growth during the period 1997-2021. The inductive approach was followed in the theoretical aspect, while in the theoretical aspect the quantitative approach was followed using the regression methodology of the time gaps distributed ARDL. One of the most important findings of this study is that there is a correlation between government expenditure and economic growth so that the higher the government expenditure in one unit, it contributes to increasing economic growth by 0.184377 units in the long term, which is consistent with Keynesian economic theory. and there is also a correlation between capital formation and economic growth. An increase in capital formation in one unit increases economic growth by 0.502646 units